

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٢ يونيو ٢٠٠٩

كينيا: الادعاء يوجه تهمة القرصنة لـ ١٧ صوماليا.. وأعدادهم تسبب ازديادا في السجون

زعماء في نيروبي طالبوا بأن لا تكون بلادهم مكانا لـ«النفايات».. وإيطاليا أول دولة أوروبية تعيد فتح سفارتها في مقديشو
مقديشو: علي حلني

وجه الادعاء الكيني أمس تهمة القرصنة لسبعة عشر صوماليا سلمهم الأسطول الأميركي إلى السلطات الكينية أول من أمس، في وقت لا تزال فيه السلطات، تحتجز فيه ١١١ مشتبه في قيامهم بأعمال القرصنة. وبدأ أن أعدادهم الكبيرة تسبب، ازديادا في السجون والمحاكم الكينية، حسب الشرطة. وقال زعماء كينيون إن بلادهم يجب ألا تصير «مكانا للنفايات» وأن على الأساطيل الأجنبية أن تتولى مسؤولية من تقبض عليهم.

وقال المدعون للمحكمة في مدينة ممباسا الساحلية إنه قبض على ١٧ رجلا هاجموا سفينة تجارية ترفع علم مصر. وجاء في عريضة الاتهام «المشتبه فيهم متهمون بأنه في ١٣ مايو (أيار) وفي عرض البحر بالمحيط الهندي وبينما كانوا مسلحين بأسلحة هجومية وهي بالتحديد ست بندقية ايه كي ٤٧ ومسدس وجهاز لتحديد المواقع باستخدام الأقمار الصناعية وسيف صومالي هاجم المتهمون سفينة تجارية.. وعرضوا حياة الطاقم للخطر».

وأنكر المتهمون الذين لم يمثلهم محام التهم الموجهة إليهم. وقالت الشرطة إن بعض المشتبه فيهم قد يرسلون إلى نيروبي لتخفيف الضغط على سجون ممباسا. وقال سيبسون وانديرا وهو ضابط شرطة كبير «لا نعرف متى تنتهي قضايا القرصنة تلك، لكن بالنظر لأعداد المقبوض عليهم الكبيرة وتسليمهم إلينا قد يكون نقل القضايا إلى نيروبي هو الخيار الوحيد الباقي».

وتحجم الأساطيل الأجنبية التي تحاول السيطرة على القرصنة قبالة السواحل الصومالية عن نقل المقبوض عليهم إلى بلادها خوفا من عدم اختصاص المحاكم بالنظر في قضاياهم، أو أن يطلب القراصنة حق اللجوء. وبدلا من ذلك اتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى مع كينيا على تسليمها المتهمين لتحاكمهم. كما يحاكم بعض القراصنة في فرنسا وهولندا. وفي كينيا

يقضي عشرة قراصنة عقوبة الحبس سبع سنوات في سجن في فوي قرب ممباسا. من جهة ثانية أفادت مصادر دبلوماسية في الحكومة الصومالية بأن إيطاليا ستعيد فتح سفارتها في العاصمة الصومالية مقديشو، لتكون بذلك أول دولة أوروبية تقوم بتلك الخطوة منذ انهيار الحكومة المركزية واندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٩١. وفي نيروبي وجه الادعاء الكيني تهمة القرصنة لسبعة عشر صوماليا سلمهم الأسطول الأميركي إلى السلطات الكينية أول من أمس.

وقد اتخذت إيطاليا هذا القرار حسب المصادر الحكومية الصومالية تعبيرا عن دعمها للحكومة الصومالية الجديدة فيما رشحت الحكومة الصومالية رئيس الوزراء الصومالي السابق «نور حسن حسين (عدي) سفيراً لها في روما حيث من المقرر أن يقدم أوراق اعتماده الأسبوع المقبل. ووصف أحمد ولد عبد الله مبعوث الأمم المتحدة إلى الصومال الخطوة الإيطالية بإعادة فتح سفارتها في مقديشو بأنها خطوة «شديدة الأهمية» وذكر ولد عبد الله أن الاتحاد الإفريقي يدرس حالياً إمكانية فتح سفارة له في مقديشو.

واستضافت إيطاليا على مدى اليومين الماضيين المؤتمر الخامس عشر لمجموعة الاتصال الدولية حول الصومال الذي أنهى أعماله أول من أمس في روما، وشارك فيه ممثلون عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى جانب ٣٣ دولة تهتم بالوضع في الصومال. وأكد المؤتمر ضرورة توفير الدعم للحكومة الصومالية سياسياً ومادياً ومحاربة القرصنة وتقديم مساعدات عاجلة إلى المتضررين جراء الحرب الأخيرة بين القوات الحكومية والفصائل الإسلامية المسلحة.

وتوجد في العاصمة الصومالية بعثات دبلوماسية قليلة وهي البعثة اليمنية والسودانية والليبية إضافة إلى مقر بعثة الجامعة العربية الذي افتتح مؤخرا، وكذلك المكاتب الميدانية للأمم المتحدة. ويقوم باقي البعثات الدبلوماسية الأخرى في عواصم الدول المجاورة وتراقب الوضع من هناك. ويقع مجمع السفارة الإيطالية في مقديشو - وهي أضخم سفارة بعد سفارة الولايات المتحدة التي دمرت في الحرب - في حي «بونطيري» وسط العاصمة مقديشو، حيث تحتل مساحة واسعة فيها ويعد من أقدم السفارات في الصومال باعتبار إيطاليا الدولة المستعمرة لجنوب البلاد. وكانت الحكومة الإيطالية قد عينت سفراء غير مقيمين لدى الصومال منذ عام ١٩٩١، لكنها لم تقدم على إعادة فتح سفارتها حتى الآن بسبب الظروف الأمنية. في هذه الأثناء يسود هدوء حذر العاصمة مقديشو، ولم تقع اشتباكات كبيرة منذ بداية الأسبوع الحالي بين القوات الحكومية ومقاتلي الفصائل الإسلامية المعارضة ويسمع صوت إطلاق النار بين الحين والآخر في المناطق التي تتجاور فيها القوات المتحاربة لكن حركة النزوح الجماعية لا تزال مستمرة خوفا من اندلاع المواجهات مجددا. وتقدر منظمات الأمم المتحدة عدد النازحين من العاصمة منذ الشهر الماضي بـ ١٠٠ ألف شخص، وتحولت أحياء كثيرة من جنوب ووسط العاصمة إلى مناطق أشباح لا يرى فيها إلا المقاتلون المدججون بالسلاح. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة من قبل زعماء العشائر لترتيب وقف إطلاق نار دائم بين القوات الحكومية ومقاتلي الفصائل الإسلامية إلا أن ذلك لم يسفر عن نتائج ملموسة بسبب إصرار الطرفين على مواقف متشددة.